برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، ١٧ - ١٩٩٩/٥/٢٠

التقارير السنوية

البند ٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي للمديرة التنفيذية: ١٩٩٨ (المرفق الثاني)

* تنفيذ نصوص الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات
* التنفيذ المتكامل والمنسق لمؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى ومؤتمرات القمة ومتابعتها
* متابعة المساعدات الاقتصادية والإنسانية الخاصة ومساعدات الإغاثة من الكوارث

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/99/3-A/3
16 April 1999
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

أولا: تنفيذ نصوص الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات

١- وافق **المجلس التنفيذي**، في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٩، على أن يعد **البرنامج** تقريراً، يعتبر مرفقا على التقرير السنوي **للمديرة التنفيذية**، بشأن تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات الخاص بالأنشطة التنفيذية في المنظمات الإنمائية **للأمم المتحدة** (القرار ١٩٩٩/م.ت-١٧/١). وقد وردت التوجيهات بشأن السياسات **للجمعية العامة** في هذا الشأن في القرار (٥٣/١٩٢). ويضع هذا التقرير في اعتباره الصيغة الموحدة التي يتبعها **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للطفولة** في التقارير التي ترفعها هذه الأجهزة إلى **المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة**. كما يتضمن هذا التقرير الإنجازات الرئيسية **لبرنامج الأغذية العالمي** أثناء عام ١٩٩٨، وتحليلا للمشكلات التي ووجهت أو الدروس المستفادة، أو كليهما والقضايا الناشئة عنها. ويبرز دور المساهمة الفريدة التي يقدمها **البرنامج**، بوصفه وكالة **الأمم المتحدة** الوحيدة المعنية بمكافحة انعدام الأمن الغذائي بتوفير الغذاء إلى المتضررين من السكان مباشرة. أما بالنسبة للأعمال التي تشارك فيها **منظومة الأمم المتحدة** مشاركة جماعية بالفعل، فإن هناك تنويه بمساهمة **البرنامج**.

التخطيط والبرمجة والتنفيذ وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

٢- يلعب **برنامج الأغذية العالمي** دوراً مهماً في تنفيذ **إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية** وفي **التقديرات القطرية الموحدة** التي تفيد كإطار عمل إنمائي للبرامج والخطط والمشروعات القطرية التي تضطلع بتنفيذها **منظمات الأمم المتحدة** المشاركة. ففي نهاية عام ١٩٩٨، كان العمل قد اكتمل بتنفيذ **إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقديرات القطرية الموحدة** في ١١ بلداً من بين ١٨ بلداً تشملها الخطة. وشارك **البرنامج** في غانا وكينيا ومدغشقر ومالي والمغرب وموزمبيق وفيتنام، حيث اكتمل العمل في إعداد وثائق **إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية**، كما شارك في كولومبيا وغواتيمالا والهند وملاوي والسنغال – حيث ما تزال هذه العملية جارية حتى عام ١٩٩٨. ويعتبر المديرون القطريون **للبرنامج** وموظفوه من الأعضاء النشطين في **الأفرقة القطرية للأمم المتحدة** وفي المجموعات الفنية والموضوعية التابعة **لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية**. وغالباً ما يتولى **البرنامج** قيادة المجموعات الموضوعية الخاصة بإدارة حالات الكوارث. وبقدر ما تسمح به دورات البرمجة، فإن **البرنامج** استخدم في عام ١٩٩٨، وبصورة متسقة عمليات **إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية** ونتائجها في إعداد مخططات الاستراتيجية القطرية والبرامج القطرية. كما شارك **البرنامج** في صياغة التوجيهات المؤقتة **لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية**. والتقييم المشترك للمرحلة الرائدة منه. وقد عقدت في مارس/آذار ١٩٩٨، في مقر **البرنامج** دورة تدريب واسعة النطاق شملت **منظومة الأمم المتحدة** وحضر هذه الدورة موظفون من ١٧ وكالة مختلفة.

٣- ويحتاج **إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية** إلى زيادة التركيز على القضايا التي يمكن **لمنظومة الأمم المتحدة** أن تحقق فيها الشيء الكثير وحيث تتسنى الاستفادة بإمكانات التعاون فيما بين الوكالات إلى أقصى حد ممكن. كما يلزم تحديث دور المجموعات الموضوعية في إعداد وتنفيذ **إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية** فيما يتعلق بالمادة الموضوعية، وتحقيق التكامل بين القضايا المشتركة والعضوية. كما أن ممارسات إطار **الأمم المتحدة للمساعدة**

الإنمائية في المستقبل يجب أن تؤكد استراتيجيات تخفيف حدة الكوارث على المستوى القطري والإقليمي واستراتيجيات التخطيط الطارئة، لاسيما في المنـــاطق التي تتـــكرر بها الصراعات والظروف المناخية المناوئة.

٤- أما القدرات والمهارات والمعارف القيادية التي ينبغي أن تتحلى بها **الأفرقة القـــطرية للأمم المتحدة** فهي بحاجـــة إلى تعزيزها وخاصة فيما يتعلق بالتخطيط الاســـتراتيجي وتحليـــل السياسات. فإن اســـتخدام إطـــار **الأمـــم المتحـــدة للمساعدة الإنمائية** والتقييمات القطرية الموحدة قد فرض عبئاً إضافياً كبيراً على موظفي المكاتب القطرية ووقتهم ولـــن يتسنى التخفيف منه جزئياً إلا من خلال توجيهات أوضح. وبالإضافة إلى ذلك، فإن **البرنامج** يبـــذل جـــهوداً لتبســـيط عمليات البرمجة وأدواتها. وسوف يضمن هذا أن تلك العمليات لا تؤدي إلى ازدواج الأنشـــطة في ظل **إطـــار الأمـــم المتحدة للمساعدة الإنمائية**، وقد توفر من وقت الموظفين لتتيح لهم المشاركة في أنشطة التخطيط فـــي **إطـــار الأمـــم المتحدة للمساعدة الإنمائية**[١]. كما يلزم استخدام التكنولوجيـــا الحديثة ومنهجياتها حتى يتسنى توفير الدعم فـــي مجـــال التـــدريب والمشورة وتبادل الخبرات بطريقة مناسبة وتتسم بفاعلية التكاليف[٢]. ويمكن، على سبيل المثـــال، تحديـــث قاعـــدة بيانات التقييمات القطرية الموحدة بصفة منتظمة وجعلها متاحة لجميع المستخدمين مـــن خـــلال تخصيـــص صفحة لها على شبكة الإنترنت المحلية

التبسيط والتنسيق والترشيد

٥- يدعم **برنامج الأغذية العالمي** بقوة الجهود الرامية إلى تنسيق الـــدورات البرمجـــية **لوكالات الأمـــم المتحـــدة** والحكومات والشركاء الآخرين. وحتى يتسنى استكمال هذا التنسيق فإن البرامج القطرية **للبرنامج** عادة ما تستغرق وقتاً طويلاً يتراوح بين ثلاث وخمس سنوات. والبرامج القطرية الثمانية التي أجازها **المجلس** أثناء عـــام ١٩٩٨، تغطـــي فترات عادة ما تكون متفقة مع الدورات البرامجية **لوكالات الأمم المتحدة** والحكومات والشركاء الآخرين. ولقد كـــانت استراتيجية **البرنامج** في هذه البلدان متمشية كذلك مع مذكرات الاستراتيجية القطرية **للأمم المتحدة** أو عمليـــات **إطـــار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية** حيثما تتوافر. ففي مجالي التخطيط والتحليل، استفاد موظفو **البرنامج** بقواعد البيانـــات المشتركة التقديرات القطرية الموحدة في البلدان التي استكملت فيها هذه الدراسات. كذلك استخدم المديرون القطريـــون **للبرنامج** السلطات المفوضة إليهم في إجازة الأنشطة الأساسية التي ترد ضمن البرامج القطرية التـــي وافـــق عليـــها **المجلس التنفيذي** في عام ١٩٩٨، وقد بسط هذا من العمليات الإنمائية على المستوى القطـــري. ولقـــد أعطـــت هـــذه التغييرات مزيداً من المرونة **للبرنامج** في أن ينفذ المشروعات التعاونية مع الصناديق والبرامج الأخرى **للأمم المتحـــدة** وأن يعكس السلطات المفوضة إلى الوكالات الأخرى مثل **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**.

التعاون بين الجنوب والجنوب

٦- ويؤيد **البرنامج** بقوة هدف زيادة توريد السلع والخدمات من البلدان النامية كأداة لدعـــم التعـــاون بيـــن الجنـــوب والجنوب ولمساعدة الإنتاج المحلي. ولقد بلغت مشتريات الأغذية ما قيمته ١٤٨,٥ مليون دولار (٦٠ في المائـــة مـــن المجموع)[٣] في ٤٩ بلداً نامياً، لاسيما في تايلندا (٢٧,٢ مليون دولار)، وجمهوريـــة جنـــوب أفريقيـــا (٢١,٨ مليـــون

---

(١) قرر **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** إلغاء "الملاحظات الاستشارية" (يمكن أن تصبح اختيارية بالنسبة للمكتب القطري) "والمخططات البرامجية".
(٢) كالإطلاع على صفحة **إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية** على شبكة الإنترنت ، واستخدام عقد المؤتمرات عن طريق الفيديو ، ونشر الوثـــائق عن الأسطوانات المدمجة ، والتعلم والتعاون عن بعد بكلية موظفي **الأمم المتحدة** للتدريب على مناهج المشاركة لتحليل النتائج والذي يمكن أن يســـتخدم بصورة متسقة لأغراض إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية .
(٣) في عام ١٩٩٨ بلغت مشتريات الأغذية العالمية **للبرنامج** ٢٤٧ مليون دولار.

دولار)، والهند (١٦,٥ مليون دولار)، وأوغندا (١٣,٥ مليون دولار)، ونيبال (٨,٧ مليون دولار). أما الكميات الأصغر والتي تتراوح قيمتها بين مليون و٨,٢ مليون دولار، فقط اشتريت في طائفة كبيرة من البلدان النامية بما في ذلك كمبوديا والكاميرون والصين وأثيوبيا وكينيا ومدغشقر وملاوي وماليزيا ومالي والنيجر وسنغافورة والسودان وتنزانيا وتركيا ودولة الإمارات العربية المتحدة، وفيتنام، وزامبيا، وزيمبابوي. وبالإضافة إلى الأغذية، يقدم **البرنامج** دعماً كبيراً إلى اقتصاديات بلدان الجنوب من خلال استخدامه للقطاع التجاري المحلي والإقليمي في أغراض إمداديات الأغذية كنقلها وتخزينها وتداولها. ففي جيبوتي وأثيوبيا على سبيل المثال، أنشأ **البرنامج** أسطولا متخصصاً من الشاحنات يتراوح عدده بين ١٢٠ و٢٥٠ شاحنة طويلة (ويتذبذب العدد وفقاً للاحتياجات) جمع من القطاع الخاص وتسهيلات التخزين الشاسعة في جيبوتي في عام ١٩٩٨، حين فرض حظر على الدخول إلى الموانئ الإريترية نتيجة لاشتعال القتال فيها. وقد تعاقد **البرنامج** تجارياً على هذه التسهيلات لكي تكون تحت تصرف **الأمم المتحدة** ووكالات الغوث الأخرى العاملة في أثيوبيا.

٧- وقد وجد **البرنامج** أن مشتريات الأغذية في مناطق الفائض في البلدان التي تنفذ فيها المشروعات أو في بلدان أخرى مجاورة، إنما يساعد على تجنب الانتظار لفترات طويلة قد تلزم عادة لتعبئة ونقل السلع الغذائية من البلدان المانحة. وزيادة مشتريات الأغذية بنسبة تفوق ٤٢ في المائة من جميع تسليمات **البرنامج** التي أنجزت في عام ١٩٩٨، قد يدعم المزيد من التعاون بين الجنوب والجنوب. وسوف يستمر **البرنامج** في استخدام الشركات الناقلة المحلية وتسهيلات المستودعات، وسوف يشترك في هذه الخدمات التعاقدية مع وكالات **الأمم المتحدة** الأخرى.

التعاون مع البنك الدولي

٨- وتقوم الحاجة إلى تشجيع التعاون بين **البنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة** في العمليات الجارية في **إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية**. وبالمثل فإنه في الأقطار التي يعتزم **البنك الدولي** النهوض بالإطارات الإنمائية الشاملة، فإن **وكالات الأمم المتحدة** سوف تشارك وتحدد مجالات التعاون الممكنة. وقد اضطلع **البرنامج** بالفعل بتنفيذ ٢٥ مشروعاً إنمائياً في سائر أنحاء العالم بموجب ترتيبات تعاونية أو تكاملية مع العمل القطاعي للبنك[1].

إقامة مبان مشتركة واقتسام النظم والخدمات الإدارية

٩- في عام ١٩٩٨، أنجز **البرنامج**، بالتعاون مع **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للطفولة** سلسلة من الأعمال التي تهدف إلى تخطيط إقامة برنامج **لدور الأمم المتحدة** وتنفيذه والإشراف عليه. ونتيجة لذلك فقد أمكن التوصل إلى منهاجيه مفضلة لإنشاء دور **للأمم المتحدة** أو مبان مشتركة لها. وتم تحديث ثمانية مكاتب **للبرنامج**، بوصفها توفر المعايير اللازمة لدور **الأمم المتحدة**. ويشارك **البرنامج** الآن بالفعل مقره مع **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** وغيره من الصناديق والبرامج في عدد كبير جداً من البلدان.

١٠- وفي كثير من الحالات، فإن الانتقال إلى أحد **دور الأمم المتحدة** يسفر عن إقامة مباني متميزة قد تتطلب مزيدا من نفقات التأجير أو الصيانة. والهيكل الحالي لميزانية **البرنامج** واشتراط **المجلس** ضرورة اقتراح خطة قبل إعطاء موافقته، يحد أحيانا من مشاركة **البرنامج** في مبادرات إقامة المباني المشتركة. بالإضافة إلى ذلك فإنه في البلدان التي

(١) أخذ عدد المشروعات من التقرير السنوي **للمديرة التنفيذية** لعام ١٩٩٧.

يقدم فيها **البرنامج** منفردا أو بالاشتراك معظم معونات الطوارئ، التي تكون عادة لفترة محدودة، ومن الصعب أن يلتزم **البرنامج** التزاما طويل الأجل في مشروع إقامة **دور الأمم المتحدة**[1].

اللامركزية وتفويض السلطات

١١- يؤيد **البرنامج** بقوة الحاجة إلى تفويض مستويات مرتفعة من السلطة إلى المكاتب الإقليمية والقطرية ليسمح ذلك بالاستجابة في وقت مناسب يتسم بالمرونة مع الاحتياجات والأولويات للبلدان المستفيدة. وفي خلال عام ١٩٩٧ و١٩٩٨، أحرز **البرنامج** تقدماً كبيراً في لامركزية اتخاذ القرار. وقد اتخذت إجراءات كثيرة، من بينها:

- أعيد تنظيم المكاتب الإقليمية في المقر الرئيسي وخفض مستواها ليعكس زيادة السلطة التنفيذية في المكاتب الميدانية **للبرنامج**.
- نقلت المكاتب الإقليمية التابعة لإقليمي (أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا) وذلك من المقر الرئيسي إلى الميدان،
- أنشئت تسعة مكاتب إقليمية وزودت بالموظفين لتوفير الدعم اللازم في مجالات البرمجة والشؤون المالية وإدارة الموارد البشرية اللازمة للمكاتب القطرية،
- وضعت إجراءات تتيح للمديرين القطريين إجازة عمليات الطوارئ التي لا تتجاوز قيمتها ٢٠٠ ألف دولار.

١٢- وحددت الدروس المستفادة من استعراض عام ١٩٩٨، لمبادرة التغيرات التنظيمية، الأولوية التي يجب أن تعطى للأعمال المستقبلية، التي ترتبط ارتباطا قوياً بإصلاح **الأمم المتحدة** على الوجه التالي:

- وضع توجيهات معيارية حديثة في صيغتها النهائية وإصدارها لموظفي **البرنامج**، لاسيما في مجال تصميم البرامج وتنفيذها والتوريد والإدارة وشؤون العاملين،
- تحسين الاتصالات الداخلية، للسماح لمزيد من اللامركزية في أداء كثير من المهام الإدارية.

التنفيذ على المستوى القطري

١٣- تنفذ جميع المشروعات الإنمائية التي يدعمها **البرنامج** على المستوى القطري. ويدعم **البرنامج** بقوة التنفيذ القطري كوسيلة ناجعة وفعالة لدعم التنمية القطرية وبناء القدرات. وكما حدث في الماضي، فإن التمويل الحكومي الملموس يعتبر سمة رئيسية في جميع البرامج القطرية والأنشطة الأساسية التي أجيزت في عام ١٩٩٨.

١٤- وعادة ما تقتضي النظم الفنية والتنظيمية والإدارية القطرية التي تستخدم في تخطيط المشروعات وتنفيذها وتقييمها دعماً خارجياً قوياً لمعالجة ما قد يطرأ من أوجه النقص فيها. وقد عانت قدرة **البرنامج** في تقديم مثل هذا الدعم من بعض المعوقات، التي تعزى جزئيا إلى نموذجها في التمويل. ولقد أعاد **البرنامج** مؤخراً صياغة نفقاته التشغيلية المباشرة لكي تشمل جميع مدخلات الأعمال التي يوفرها **البرنامج** ويستخدمها مباشرة في الأنشطة التي يضطلع بتنفيذها المستفيدون وحكومة البلد المضيف أو الشركاء المنفذون الآخرون[2]. وهذا المنهاج إذا ما اقترن

---

(١) ويقوم **البرنامج** ، واضعا هذا في الاعتبار ، بدراسة نصيبه في توزيع المصروفات المشتركة بين الصناديق والبرامج.

(٢) ويشمل هذا ، بين ما يشمل عليه من أمور ، موظفي المشروعات من متطوعي **الأمم المتحدة** الذين يعملون بصفة استشارية مباشرة لدى الحكومات، والنفقات التي يمكن تحديدها والتي تتصل بتدريب المديرين وموظفي الحكومة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الشركاء المنفذين لتغطية النفقات التنفيذية التي لا تشملها نفقات النقل الداخلي والتخزين والمناولة ، ومعونة إنمائية يوفرها **البرنامج** وتقدمها وكالات **الأمم المتحدة**

بسياسة **البرنامج** لضمان المشاركة مع الوكالات الأخرى سوف يدعم قدرة **البرنامج** على أن يتلافى وجوه النقص التي تصادف في التنفيذ القطري للأعمال.

المجتمع المدني

١٥- وعند قيام **البرنامج** بتنفيذ البرامج والعمليات الجارية، فقد وضع في اعتباره جميع المعايير التي تكفل إنشاء بيئة متعاونة تهدف إلى تقوية دور المجتمع المدني. وتشمل ثلاثة أرباع جميع المشروعات الإنمائية **للبرنامج** ترتيبات للمشاركة مع المنظمات غير الحكومية. ويعمل **البرنامج** مع ٨٧٠ منظمة غير حكومية قطرية ومحلية في جميع أنحاء العالم وكذلك مع طائفة واسعة من ٢٥٠ منظمة غير حكومية دولية[١].

١٦- وفي حين يسند **البرنامج** أولوية للمنظمات غير الحكومية القطرية والمحلية، فإنها في بعض الحالات تتطلب تدعيماً لقدرتها التنظيمية والتنفيذية. ومن خلال تجارب **البرنامج**، تأكد أن مذكرة التفاهم إنما هي أداة قيمة لزيادة الوضوح في تقسيم المهام والمسئوليات بين **البرنامج** وشركائه والاستفادة من الميزات النسبية للطرفين[٢]. وتتيح مرحلة إعداد **إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية** وقتاً مواتياً لوكالات **الأمم المتحدة** لكي تضمن جميعاً أن المنظمات غير الحكومية القطرية والمحلية وغيرها من أعضاء المجتمع المدني مدرجة في عملية تخطيط التنمية على أساس من المشاركة. كذلك فإنها تتيح فرصة مواتية لتحديد احتياجات بناء القدرات لدي المنظمات غير الحكومية التي تدعو الحاجة إلى اطلاعها بأدوارها كشركاء في عملية التنمية.

الرصد والتقييم

١٧- لم يتسن **لمنظومة الأمم المتحدة** أن تمتلك حتى الآن برامج متكاملة على المستوى القطري بأهداف ومؤشرات عن النتائج الناجحة والمتفق عليها عموماً. وما **إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية** والتقييمات القطرية الموحدة سوى عمليات وخطوات في هذا الاتجاه. أما التركيز الحالي فهو على الرصد لما قد يؤدي **إليه إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية** من استراتيجيات مشتركة **لوكالات الأمم المتحدة** داخل قطر معين. ولسوف يكون تقييم كل برنامج أو مشروع تصممه الوكالات المشاركة ضمن استراتيجية **إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية**، الأساس لتقييمات أكثر تعميماً على المستوى القطري في المستقبل. وسوف يتعاون **البرنامج** مع الوكالات الأخرى لضمان تطوير توجيهات حديثة ومنقحة بشأن الرصد والتقييم للبرامج في **إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية**.

تقييم التأثيرات

١٨- ساهم **البرنامج** في تقييم التأثيرات لعام ١٩٩٨، الذي نسقته إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية **للأمم المتحدة**، من خلال مشاركته في جماعة العمل المشتركة بين الوكالات الخاصة بالتقييم. وتركز التقييم الأول للتأثيرات على الجهود التي تبذلها **الأمم المتحدة** لتقوية المؤسسات في البلدان النامية.

التنفيذية التي لا تشملها نفقات النقل الداخلي والتخزين والمناولة ، ومعونة إنمائية يوفرها **البرنامج** وتقدمها وكالات **الأمم المتحدة** والمنظمات غير الحكومية وغيرها. وقد وافق **المجلس** على هذه التوصية في يناير/كانون الثاني ١٩٩٩.

(١) قدم **البرنامج** وثيقة تتعلق بالسياسات إلى لدورة العادية الأولى التي عقدها **المجلس** في عام ١٩٩٩ ، بعنوان "المشاركة مع المنظمات غير الحكومية" (WFP/EB.1/99/3-A) التي استعرضت تعاون البرنامج مع المنظمات غير الحكومية. وقد صادق **المجلس** بقوة على الاستنتاجات الرئيسية التي وردت فيها.

(٢) فالاتفاقية الثلاثية الموحدة بين **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** و**برنامج الأغذية العالمي** والمنظمات غير الحكومية ، والتي وضعت في صيغتها النهائية في عام ١٩٩٨ يمكن أن تستخدم نموذجا يجرى تعديله بالنسبة للأنشطة التنفيذية المشتركة **للأمم المتحدة** من أجل التنمية.

١٩- وجاء الطابع العالمي للتقييم الأولي للتأثيرات مثيراً للاهتمام. فلم يكن من الواضح كيفية توفير نتائج التقييم لمعلومات مرجعية مفيدة وفعالة إزاء بعض الإطارات الخاصة للمعونة الإنمائية وبرامج الوكالات على المستوى القطري. وفي المستقبل سيكون من المستطاع استعراض أعمال التقييم التي تجرى في إطار **نظام المنسق المقيم** في كل قطر ويمكن تلخيصها على مستوى عالمي. ويوفر **إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية** والتقديرات القطرية الموحدة الأهداف والمؤشرات المشتركة الضرورية التي يمكن في ضوئها تقييم عمليات **الأمم المتحدة** تقييماً منطقياً.

التوازن بين الجنسين ومراعاة قضايا تمايز الجنسين

٢٠- يتعاون **البرنامج** تعاوناً نشطاً في اتخاذ الخطوات نحو بلوغ هدف **الأمم المتحدة** لتحقيق العدالة بين الجنسين في تولي المناصب بحلول عام ٢٠٠١، وذلك بإتباع سياسة قوية لتعيين النساء وترقيتهن. ففي عام ١٩٩٨، كان عدد النساء لا يتجاوز ٣٥ في المائة من المعينين الجدد والذين يعملون بعقود تستغرق عاما واحداً أو أكثر.

٢١- وعلى الرغم من الزيادة الهائلة في نصيب النساء من الوظائف المهنية منذ عام ١٩٩٢، فإن ما يزيد قليلاً على ثلث أعداد الموظفين المهنيين من النساء، اللاتي يشغل معظمهن درجات أدنى. وحتى يتسنى معالجة هذا الخلل، يطلب إلى المديرين في الوقت الحالي تقديم تقاريرهم نصف السنوية عن موظفيهم وفقاً لنوع الجنس، ويعتبرون مسؤولين عن تحقيق العدالة بين الجنسين من موظفيهم.

٢٢- وكمتابعة **للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة** الذي عقد في عام ١٩٩٥، وضع **البرنامج** مجموعة من "الالتزامات تجاه النساء" حددت أهداف معينة لإشراك النساء في إدارة المعونة الغذائية وتحسين الأمن الغذائي. أما القسم الثاني بشأن متابعة المؤتمرات فيعطي تفاصيل عن أهداف معينة أخرى. ففي عام ١٩٩٨ كان ما يزيد على نصف المستفيدين من المعونة الغذائية **للبرنامج** وعددهم يصل إلى ٧٥ مليون نسمة من النساء والفتيات. ولزيادة فرص تولي النساء للوظائف في البرامج الإنمائية وعمليات الطوارئ التابعة **للبرنامج**، وخصص صندوق خاص لأنشطة قضايا الجنسين[١] في عام ١٩٩٨، واضطلع **البرنامج** بدور قيادي في الجماعة الفرعية الخاصة بقضايا الجنسين والمنبثقة عن **اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات** في الاستجابة الإنسانية، والمشاركة في رئاسة المجموعة مع **منظمة اليونيسيف**.

٢٣- وقد أجري استعراض في منتصف عام ١٩٩٨ لالتزامات **البرنامج** إزاء النساء (WFP/EB.A/99/4-B) لاحظ أن هناك تحسناً مطردا في نوعية خطط العمل الخاصة بقضايا الجنسين التي تعدها المكاتب القطرية **للبرنامج**. ومع ذلك فما تزال هناك حاجة إلى توجيه مزيد من العناية إلى تقوية أوضاع المرأة وإلى تطوير منهاج استراتيجي يعالج قضايا الجنسين

تدعيم نظام المنسق المقيم

٢٤- ظل **البرنامج** مناصرا قوياً لتدعيم **نظام المنسق المقيم**، فقدم جدول أعمال خاص (بعنوان "القضايا المتعلقة بتنفيذ الآليات المتفق عليها لتحسين **نظام المنسق المقيم**") لتشجيع هذه العملية. وقد ساهم **البرنامج**، بالاشتراك مع أعضاء آخرين من **مجموعة للأمم المتحدة للتنمية**، في تنفيذ مختلف الإجراءات الكفيلة بدعم **نظام المنسق المقيم**، ومن بينها ما يلي:

---

(١) حصل على مليون دولار من موارد **البرنامج** الخاصة وخمسمائة ألف دولار منحة من فنلندا.

- تحقيق زيادة كبيرة في عدد وظائف المنسق المقيم التي يشغلها أفراد يأتون من الوكالات والصناديق والبرامج[1]؛
- تطوير أسلوب لتقييم الكفاءة بالنسبة للمنسقين المقيمين يجب أن يصمم ويدار كعملية مشتركة فيما بين الوكالات؛
- ضمان الاعتراف بالخبرات المهنية بالعمل مع هيئات **الأمم المتحدة** الأخرى ومن بينها العمل كمنسقين مقيمين **للأمم المتحدة**، كعنصر قوي في تطوير الوظائف والترقيات؛
- إعداد بيان موحد بشروط الخدمة للمنسقين المقيمين، يكون منفصلا عن ما كان معدا للممثلين المقيمين التابعين **لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي**.

٢٥- وقد وفر **البرنامج** الموظفين المؤهلين لتولي وظائف **المنسق المقيم**. وبالإضافة إلى ذلك أصدر **البرنامج** تعليمات لموظفيه بإعطاء أولوية متقدمة لدعم **المنسق المقيم**.

٢٦- وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في هذا الشأن، فإن وجهة نظر **البرنامج** هو أنه ما يزال أمامنا الكثير لتحقيقه بما في ذلك تحقيق مزيد من العدالة بين الجنسين وزيادة الاختيار لوظائف **المنسق المقيم** من المنظمات بخلاف **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** وإدخال نماذج مختلفة **لنظام المنسق المقيم** في مختلف البلدان.

التمويل

٢٧- بلغت المصروفات الكلية **للبرنامج** في عام ١٩٩٨، مجموعا قدره ٣٤٨ ١ مليون دولار[2]. أما النفقات التشغيلية فبلغت ٢٣٨ ١ مليون دولار، ونفقات دعم البرامج والإدارة فسجلت ٩٦ مليون دولار (مع ١٣ مليون دولار أخرى في بند الحسابات الخاصة). أما الموارد التي قدمتها الأطراف المانحة للأنشطة الإنمائية فقد انخفضت في قيمتها الدولارية بنسبة ١٣ في المائة منذ عام ١٩٩٦ (من ٣٩٩ مليون دولار في عام ١٩٩٦، فأصبحت ٣٤٦ مليون دولار في عام ١٩٩٨)[3] لكنه بفضل انخفاض أسعار السلع فإن حمولتها بالأطنان بلغت ٠٠٠ ٦٧٩ طن في عام ١٩٩٦، ٠٠٠ ١٠٧ ١ طن في عام ١٩٩٧، و٠٠٠ ٧٧٣ طن في عام ١٩٩٨.

٢٨- وهناك ميل متزايد إلى أن توجه الأطراف المانحة تمويلها مباشرة إلى الأنشطة المحددة بدلاً من تقديم مواردها **للبرنامج** حتى يوزعها في دعم المشروعات والبرامج التي أجازها **المجلس**. وفي عام ١٩٩٨، وجهت نسبة ٢٩ في المائة من المساهمات من المشروعات الإنمائية بوصفها "مساهمات موجهة متعددة الأطراف". ومثل هذه المساهمات تجعل من الصعب توجيه الموارد بصفة متسقة إلى أشد السكان ضعفاً في أفقر البلدان.

٢٩- وفي مايو ١٩٩٨، أنشأ **المجلس التنفيذي** جماعة عمل رسمية بشأن مراجعة سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل، وهي مفتوحة أمام جميع الأعضاء والمراقبين من **الاتحاد الأوربي**[4].

٣٠- وقد حددت جماعة العمل الرسمية عدداً من المجالات التي حقق فيها هذا النموذج بالفعل فوائد جمة **للبرنامج**، من بينها:

- زيادة الشفافية والمساءلة،

---

(1) في عام ١٩٩٨ ، شغل موظفو **البرنامج** مناصب الممثل المقيم في كيب فردي وهندراس والسودان.
(2) تستند أرقام عام ١٩٩٨ على أساس الكشوفات المالية المؤقتة للحسابات.
(3) كان من المقدر أن يكون هذا الانخفاض أكبر حجما ما لم يتلق **البرنامج** مساهمة إضافية كبيرة بصفة استثنائية من القمح من الولايات المتحدة ، مما ساعد في تغطية بعض الاحتياجات المستحقة للمشروعات الإنمائية.
(4) وافق **المجلس** على تقرير جماعة العمل الرسمية المكلفة بمراجعة سياسات والموارد التمويل طويل الأجل في **البرنامج** (WFP/EB.1/99-4-A) في يناير/كانون الثاني ١٩٩٩.

- تحسين قدرة **البرنامج** على تخطيط موارده وإدارتها على المستوى الإجمالي ومستوى المشروعات،
- أدخلت أساليب التنبؤ المحسنة في تحديد توافر السلع.

٣١- ومع ذلك فقد لاحظت الجماعة أيضا أن هناك بعض الصعوبات الكبيرة في تنفيذ هذا النموذج في الوقت الحاضر، من بينها :

- أن بعض الأطراف المانحة الرئيسية لم تخضع تماماً لهذا الأسلوب، على الرغم من بذلها جهودا كبيرة،
- لم يفلح النموذج في وصف الاتجاه المتزايد نحو تقديم مساهمات موجهة،
- أن هذا النموذج أدى إلى تضخيم معدل نفقات الدعم غير المباشرة بصورة مصطنعة بالنسبة للأنشطة الإنمائية،
- أنه تطلب عملية معقدة ومتشابكة لتحديد المعدلات التفاضلية لنفقات الدعم غير المباشر.

٣٢- وفي يناير/كانون الثاني ١٩٩٩، وافق **المجلس التنفيذي** على توصيات جماعة العمل الرسمية التي تتيح **للبرنامج** مزيداً من الأمان في تمويل ميزانية دعم البرامج والإدارة، وزيادة المرونة في استخدام الموارد وتعزيز قدرته على التخطيط وتنفيذ الأنشطة في الوقت الملائم. وسوف تصبح هذه السياسات المعدلة نافذة المفعول ابتداء من الفترة المالية ٢٠٠٠-٢٠٠١.

ثانيا: التنفيذ المتكامل والمنسق لمؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى ومؤتمرات القمة ومتابعتها

- مؤتمر القمة العالمي للأغذية
- المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
- المؤتمر العالمي للتعليم للجميع
- المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية

متابعة خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية

٣٣- تدعم سياسات وعمليات **برنامج الأغذية العالمي** الهدف الرئيسي **لمؤتمر القمة العالمي للأغذية** الذي عقد في عام ١٩٩٦، لتحقيق الأمن الغذائي للجميع مع هدف مرحلي هو تخفيض عدد السكان الذين يعانون من نقص التغذية في العالم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وتؤكد خطة عمل مؤتمر القمة أنه من الضروري استئصال الفقر وضمان فرص الحصول على الغذاء. واسترشادا بتوجيهات بنود خطة العمل، يهدف **البرنامج** إلى إنشاء بيئة مشجعة على تخفيف حدة الفقر وتعميم الأمن الغذائي وتيسير مشاركة فقراء السكان في عملية التنمية، ومن بينهم النساء.

٣٤- والجوع هو سبب الفقر كما أنه من أبرز تأثيراته. ويمكن للمعونة الغذائية أن تساعد على إزالة المعوقات التي يخلقها الجوع. وانتشار سوء التغذية بين الأمهات له تأثير مدمر على الأطفال، فيتسبب في انخفاض الوزن عند الولادة، وتقزّم النمو، والتعرض للأمراض، والاختلال العقلي. أما نقص التنمية عند الأطفال، في كلا عنصري الطاقة والعناصر المغذية الدقيقة، فيسفر عن نتائج سلبية وخيمة على الأداء في المدرسة وفي مكان العمل في مرحلة متقدمة

من الحياة .وتوجه برامج التغـــذية التكميلية وبرامج التغـذية المدرسية التي ينفذها **البرنامج** إلى النســـاء والأطفـال المعرضين لمساعدتهم على تخفيف حدة الجوع قصير الأجل وتحسين نسب الحضور والالتحاق بين تلاميـذ المـدارس الابتدائية، وبخاصة الفتيات.

٣٥- ويعمل **البرنامج** على خلق بيئة صالحة للفقراء لمساعدتهم على بناء الأصول والنهوض بالاعتماد على الذات. ولا تعمل برامج الغـذاء مقابل للعمل على خلق عمـالة قصيرة الأجل فحسب، بل أنها تساعد على خلق أصولٍ ريفية مـن الطرق وتسهيلات الري والإنشاءات العامة ويحدد **البرنامج** في الوقت الحاضر هدفاً لتخصيص ما لا يقل عن ٩٠ فـي المائة من مساعداته الإنمائية لبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، و٥٠ في المائة إلى أقل البلدان نمواً.

٣٦- وتدعو خطة عمل **مؤتمر القمة العالمي للأغذية** إلى إنشاء نظم قطرية "لانعدام الأمن الغـذائي ولجمع المعلومات عن مناطق الضعف ووضع خرائط لها"، وذلك للمساعدة في تحديد المناطق والسكان الذين يتضـررون أو يتعرضـون لخطر الجـوع وسوء التغذية. وقد شارك **البرنامج** في جماعة العمل المشتركة بين الوكالات بشأن نظم انعـدام الأمـن الغذائي وجمع المعلومات عن المناطق الضعيفة ووضع خرائط لها لتطوير سياسات شاملة لتلك النظـم. ولقـد مـوّل **البرنامج**، بالتعـاون مع **منظمة الأغذية والزراعة** الدعم الفني للأعمال المتصلة بنظم انعدام الأمن الغـذائي وجمـع المعلومات عن مناطق الضعف ووضع خرائط لها بما في ذلك إجراء أول تجربة عملية من هذا النوع في إكوادور فـي عام ١٩٩٩. كذلك يضطلع **البرنامج** بدور رائد في الأنشطة المتصلة بنظم انعدام الأمن الغذائي وجمع المعلومات عـن مناطق الضعف ووضع خرائط لها في الصين.

٣٧- وهناك اتجاه متزايد للعمل على شراء المعونة الغـذائية في البـلدان النامية لمساعدة الإنتاج المحلي. ففي أفريقيا، على سبيل المثال، يقوم **البرنامج** بشراء ما يقرب من ٤٠ فـي المائة من المعونة الغذائية التي يوزعها محليا، وما يزيد على ٥٠ في المائة من المصروفات تنفق على الأغذية ونقلها داخل الإقليم. ويسهم هذا بدعم كبير لاقتصاديات البلـدان الإفريقية.

متابعة خطة عمل المؤتمر العالمي الرابع للمرأة

٣٨- بما أن النساء هن المتضرر الأكبر من الفقر والجوع، وأنهن عنصر حاسم في حل هاتين المشكلتين، فقـد طـرح **البرنامج** مجموعة من الالتزامـات المتينة تجاه النساء للفترة ١٩٩٦-٢٠٠١ في مؤتمر بكين لعام ١٩٩٥، وتتألف هذه الالتزامات من أهداف محددة يتعين على **البرنـــامج** أن يحققها من حيث مشاركة النساء في المعونة الغذائية وتحسـين الأمن الغذائي، ومن بينها:

- توزيع نسبة ٨٠ في المائة من المعونة الغذائية للإغاثة على النساء مباشرة،
- تخصيص نسبة ٦٠ في المائة من جميع موارد **البرنامج** إلى النساء والفتيات في البلدان التي تبين إحصائياتـــها عن قضايا الجنسين أن النساء يعانين بنسبة ٢٥ في المائة أكثر مما يعانيه الرجال.
- ينبغي أن تخصص نسبة ٥٠ في المائة من موارد التعليم لصالح الفتيات،
- يجب أن يخصص مالا يقل عن نسبة ٢٥ في المائة من أرصدة الغذاء مقابل العمل والغـذاء مقـابل التدريـب لصالح النساء،
- يجب أن تلعب النساء دوراً قيادياً في اتخاذ القرارات في لجان إدارة الأغذية
- ينبغي أن يهدف **البرنامج** إلى تحقيق العدالة بين الجنسين عند اختيار الموظفين،
- أن يتحمل الموظفون والشركاء المنفذون مسؤولية تحقيق هذه الالتزامات.

٣٩- وقد بدأ العمل في إجراء استعراض مرحلي في عام ١٩٩٨، لتحديد ما إذا كانت الآليات التي وضعت لتنفيذ الالتزامات تجاه النساء آليات سليمة. ومن بين الاستنتاجات الرئيسية لهذا الاستعراض أنه في حين أعدت خطط عمل لقضايا تمايز الجنسين في معظم البلدان فقد كان هناك تحسنا مطردا في نوعيتها، إذ ما تزال هناك حاجة إلى زيادة الاهتمام بتحليل أسباب عدم المساواة. وعلاوة على ذلك أوضح الاستعراض أنه يلزم إدخال التحسينات في العناية بتمكين النساء من خلال تدخلات **البرنامج** (وهو أمر مستقل تماماً عن النهوض بالمشروعات الموجهة للمرأة) وتطوير منهاج إستراتيجي إيجابي لمعالجة قضايا الجنسين على أن يؤخذ في الاعتبار الإطار القطري الذي يتم من خلاله تقديم مساعدة **البرنامج**.

٤٠- وفي عام ١٩٩٨، خصص **البرنامج** مليون دولار من ميزانية دعم البرامج والإدارة بالإضافة إلى تعهد خاص قدره ٥٠٠ ٠٠٠ دولار أخرى من فنلندا للتشجيع على زيادة الاهتمام بقضايا تمايز الجنسين بين العاملين في الأنشطة التي يدعمها **البرنامج**.

متابعة خطة العمل الخاصة بالمؤتمر العالمي للتعليم للجميع

٤١- وافق المؤتمر العالمي للتعليم للجميع (جومتيان، تايلاند، مارس/آذار ١٩٩٠) على "إطار للعمل لتلبية الاحتياجات الأساسية للتعليم" ويشتمل بين أهدافه الرئيسية على ما يلي:

- التوسع في الرعاية المبكرة للأطفال وتعليمهم،
- تعميم فرص الالتحاق بالتعليم الابتدائي وإتمامه،
- الحد من معدلات الأمية بين الكبار وتخفيضها إلى النصف،
- التوسع في التعليم والتدريب الأساسيين لصالح الشباب والبالغين.

٤٢- وقد اتفق على إعطاء أقصى قدر من الأولويات الملحة إلى تعليم الفتيات والنساء، مع توجيه عناية خاصة كذلك إلى تعليم المجموعات غير المحظوظة مثل الفقراء أو السكان المتضررين من جراء الأزمات.

٤٣- ويركز **البرنامج** دعمه، منذ إنشائه، على التوسع في التعليم المبكر للطفولة والتعليم الابتدائي من خلال إطعام التلاميذ في المدارس الابتدائية وما قبلها. وكانت هناك عدة مبادرات أثناء عام ١٩٩٨، تهدف إلى جعل هذا الدعم يتفق على نحو أفضل مع أهداف التعليم للجميع.

٤٤- وفي إطار الالتزامات تجاه النساء، أصبح تعليم الفتيات موضع اهتمام رئيسي لدعم **البرنامج** لقطاع التعليم، ويجب أن تخصص نسبة ٥٠ في المائة من جميع موارد التعليم إلى الفتيات. ولضمان تطبيق هذه المبادئ، وضعت مبادئ توجيهية بالتعاون مع **منظمة اليونسكو** توضح الطرق العملية التي يمكن **للبرنامج** من خلالها أن يدعم تعليم النساء والفتيات. وتعكس مخططات الاستراتيجية القطرية والبرامج القطرية والمشروعات التي قدمت إلى **المجلس التنفيذي** في عام ١٩٩٨، على نحو متزايد هذه الالتزامات. ومع ذلك فما تزال هناك حاجة إلى زيادة تكثيف هذه الجهود لاسيما في مجال محو أمية النساء.

٤٥- كذلك تنعكس الأهداف والأولويات لمبادرات التعليم للجميع في التوجهات الإنمائية الجديدة **للبرنامج** والتي بدأ إعدادها في عام ١٩٩٨. وهذه التوجهات تؤيد الاهتمام بالنساء والفتيات وكذلك بالمجموعات الهامشية، وتناصر الدعم

الذي يقدمه **البرنامج** للرعاية المبكرة للطفولة وبرامج التعليم، والتعليم الابتدائي ومحو الأمية، وتقديم التدريب على المهارات للشبان والبالغين.

متابعة برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

٤٦- يدعم **البرنامج** الالتزامات وبرنامج عمل **مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية** بتركيز عملياته على أشد المناطق فقراً والمناطق الهامشية في العالم. فالعمل على زيادة الموارد التي تخصص للقطاع الاجتماعي وتعمل على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وتجعلها في متناول الجميع لاسيما أشد المجموعات فقراً وأكثرها ضعفاً في المجتمع هو جوهر المبادرة ٢٠/٢٠ التي أقرها **المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية** في عام ١٩٩٥ .وقد أيد **البرنامج** بقوة الجهود الرامية إلى إدراج المبادرة ٢٠/٢٠ في عملياته البرمجية في كافة أنشطته كما هو الحال مع **إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية** والتقييمات القطرية الموحدة. وبالإضافة إلى ذلك فقد شارك **البرنامج** في فريق المهمات التابع **للجنة التنسيق الإدارية** الخاص بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع بهدف تدعيم آليات المتابعة في **منظومة الأمم المتحدة** لتسليم المساعدات، على مستوى القطري والإقليمي، وتنسيقها بهدف استئصال الفقر.

٤٧- ففي عام ١٩٩٨، تلقى ٧٥ مليون نسمة أغذية **البرنامج** في المواقع الإنمائية وحالات الطوارئ وفي الأحوال التي تعقب الأزمة. واستمرت احتياجات الإغاثة ترتفع يوما بعد يوم، إلى أن شكلت أربعة أخماس النفقات التشغيلية **للبرنامج**. وقد قسم الدعم الموجه للقروض الإنمائية بين الغذاء مقابل العمل لبناء البنيات الأساسية الريفية، وتنمية الموارد البشرية، وتغطية برامج الإطعام في المدارس الابتدائية، والتدخلات في أحوال الصحة والتغذية[1].

ثالثا: متابعة المساعدات الاقتصادية والإنسانية الخاصة ومساعدات الإغاثة من الكوارث

٤٨- ويدعم **البرنامج** بقوة **مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية** في تطوير منهاج شامل للبلدان التي تعاني من الأزمات. وقد شارك **البرنامج** في تطوير **إطار استراتيجي للأمم المتحدة** لم يستخدم حتى الآن إلا في أفغانستان .وبالإضافة إلى ذلك فقد جاهد **البرنامج** باستمرار بالتعاون مع الشركاء الآخرين في **الأمم المتحدة** على تعبئة الموارد للاحتياجات الإنسانية وقت نشوب حالة طارئة. ولتدعيم التنسيق الإنساني فقد عين ممثلون **للبرنامج** في أنغولا وفي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كمنسقين للعون الإنساني.

عملية النداءات الموحدة

٤٩- يدعم **البرنامج** بقوة الخطوات التي اتخذها **مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية** لتقوية **عملية النداءات الموحدة** ووضع خطط عمل موحدة للشؤون الإنسانية التي تؤكد أهمية التعاون في أحوال الطوارئ الإنسانية وكذلك التي تعقب عمليات الإنعاش عقب الصراعات. وللمساعدة في **عملية النداءات الموحدة** أعار **البرنامج** اثنين من موظفيه إلى مكتب

(١) في عام ١٩٨٥ قدمت نسبة ٥٠ في المائة من النفقات التشغيلية المخصصة للتنمية إلى اقل البلدان نمواً ، في حين خصصت نسبة ٨٩ في المائة للسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشدة في بلدان عجز الغذائي ذات الدخل المنخفض.

تنسيق الشؤون الإنسانية[1]. وشارك موظفو **البرنامج** في مراجعة التوجيهات الفنية، وقاموا بمثابة عناصر مساعدة في إعداد **عمليات النداءات الموحدة** الخاصة.

٥٠- وشارك **البرنامج** في جميع **عمليات النداءات الموحدة** التي نفذت في عام ١٩٩٨. وكان مجموع المبالغ اللازمة من كل الوكالات ٢,١ مليار دولار: كان نصيب **البرنامج** منها ٨٢٦ مليون دولار. وفي عام ١٩٩٨، تلقى **البرنامج** ما مجموعه ٦٥٩,٩ مليون دولار، أي ما يعادل نسبة ٧٩,٩ في المائة من المبالغ المطلوبة للنداءات[2].

عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش

٥١- في عام ١٩٩٨ وافق **المجلس التنفيذي** على استخدام فئة برمجية من العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش، لتأكيد أهمية التحرك بأسرع ما يمكن من الإغاثة إلى التعمير وإعادة البناء والإنعاش القابل للاستمرار. وقد أثبتت تجربة **البرنامج** في العمليات الممتدة أو أحوال الطوارئ المعقدة أن الاستجابة التقليدية في حالات الإغاثة–والتي تبذل لعلاج أزمة نشأت من وجود حالة استثنائية لفترة قصيرة–كأمر مستقل تماماً عن التنمية–غالباً ما تكون غير كافية لمعالجة احتياجات السكان على وجه أكمل وهم يحاولون إنقاذ أرواحهم في الأزمة. وينبغي أن يبدأ التخطيط من أجل الإنعاش أثناء مرحلة الطوارئ، بما يسمح لبرامج الإغاثة بأن تحقق الأمر الكثير. والبلدان الثلاث الأولى التي شهدت العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش هي أفغانستان وكمبوديا ونيبال وقد أجيزت في عام ١٩٩٨.

٥٢- ويرى **البرنامج** أنه لكي يتم استخدام الأعمال الإنمائية في دعم الجهود الإنسانية في مواقع الإنعاش والإغاثة الممتدة، من الضروري أن يعمل **البرنامج** في تعاون تام مع وكالات **الأمم المتحدة** والشركاء الآخرين. ويتيح **إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية** والتقييمات القطرية الموحدة عملية تشاور مشتركة فيما بين الوكالات لضمان وضع استراتيجيات متكاملة ومناهج للإنعاش وكذلك العمل على تخفيف حدة الكوارث والقيام بأعمال الإدارة والتنظيم.

البعد الإقليمي

٥٣- يؤيد **البرنامج** بقوة إدماج **البعد الإقليمي** في الأعمال التنفيذية **للأمم المتحدة**، لاسيما في تخفيف حدة الكوارث وأعمال تخطيط الحالات الطارئة والعمليات الإنسانية. ففي عام ١٩٩٧ قدم **البرنامج** دعمه **لرابطة تنمية جنوب أفريقيا** في استكمال العملية الأولى للتخطيط الشامل لأحوال الطوارئ في الإقليم للاستجابة مع نشوء خطر "النينو". وفي عام ١٩٩٨، أدى الجفاف والفيضانات إلى خفض الإنتاج الغذائي مما حتم ضرورة تقديم مساعدات غذائية طارئة لكل من موزمبيق وزامبيا ومدغشقر، حيث فتك الجراد بالمحاصيل. وقد أدى تنفيذ عملية تخطيط هذه الحالة الطارئة في العام السابق بالإضافة إلى تحسين التوجيه هذه المرة إلى السماح للمعونة الغذائية في الإقليم بأن توجّه نحو التعمير والإنعاش بدلا من الإغاثة.

٥٤- وفي عام ١٩٩٨، استمر **البرنامج** في تنفيذ عمليات إنسانية واسعة النطاق في إقليم البحيرات العظمى[3] (١,٤ مليون نسمة من ضحايا الصراع)، وفي إقليم ليبيريا/سيراليون[4] (١,٧ مليون لاجئ وعائد ونازح). وفي منتصف عام

---

(1) يعتبر أحد موظفي **البرنامج** المعارين مسئولاً عن الوحدة التي تتناول جميع البلدان خارج أفريقيا في إطار فرع الاستجابة لعمليات الطوارئ المعقدة.

(2) تتوفر الإحصاءات في "موجز الاحتياجات والمساهمات" والصادر عن **مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية** بتاريخ ١٩٩٩/٣/١٨. ولدى **البرنامج** عدد من العمليات الطارئة التي لم تدرج في النداءات. وقد بلغت النسبة المئوية للاحتياجات التي أمكن تغطيتها بالنسبة لجميع النداءات لكل الوكالات ٥٣,٩ في المائة فقط (أي ما يعادل ١,٣ مليار دولار).

(3) بوروندي ، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، رواندا ، تنزانيا ، أوغندا.

(4) كوت ديفوار ، غانا ، غنيا ، ليبريا ، وسيراليون.

١٩٩٨، استجاب **البرنامج** على أساس إقليمي إلى الجفاف الذي ساد أمريكا الوسطى، وبعدئذ في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٨ وفي غضون يومين من ضرب إعصار متش لهذا الإقليم وزع **البرنامج** مخزونات غذائية كان يحتفظ بها في تلك البلدان إلى ٣٤٥ ألف من المتضررين في أربعة بلدان[١].

٥٥- وقد أتاح التخطيط والتنفيذ على أساس إقليمي أن يقوم **البرنامج** بتخصيص الموارد (من موظفين وأغذية وأموال نقدية) حيث كان يلزم توخي قدر أكبر من المرونة مع تحقيق مردودية التكاليف. وقد بسط **البرنامج** عملياته ونتج عن ذلك تحقيق وفورات في الوقت كذلك .كما تعاون **البرنامج** بفاعلية مع وكالات **الأمم المتحدة** الأخرى التي تعمل أيضا على أساس إقليمي.

التقييمات المشتركة لعمليات طوارئ الأمم المتحدة

٥٦- يستمر **البرنامج** في العمل على تنقيح مناهجه الخاصة بالرصد والتقييم بالنسبة لعمليات الطوارئ الرئيسية. ويعمل **البرنامج**، وبخاصة على المستوى القطري، على تنسيق مناهج تقييمه مع تلك التي انبثقت عن لجنة العون الإنمائي التابعة **لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**، والتي أعدت في عام ١٩٩٨ وثيقة بعنوان "تقييم برامج العون الإنساني في عمليات الطوارئ المعقدة".

٥٧- وفي عام ١٩٩٨، أجرى **البرنامج**، بالتعاون مع **منظمة اليونيسيف** و**مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**، تقييماً مشتركاً لتنسيق عملية التنفيذ في إقليم البحيرات العظمى حيث أمكن تحديد عدد من الدروس التي وضعتها الوكالات الثلاث جميعاً في اعتبارها عند التعاون في تنفيذ العمليات مستقبلاً. وحيثما أثبت التنسيق أنه يأتي بفوائد جمة، فإن مختلف مسؤوليات كل وكالة معنية قد وضحت تماماً منذ البداية. وتشمل الأمثلة : التنسيق الجيد، والاستخدام المشترك للموظفين والمعدات، واقتسام نظم الاتصالات[٢]، واستخدام المستودعات، والمكاتب المشتركة، واتخاذ ترتيبات إمدادية موحدة. ففي مناطق الصراعات، أكدت بعض التقييمات أن الأمن والأمان الخاص بالعاملين يحتل أكبر قدر من الأهمية. وتشمل التدابير التي تهدف إلى مساعدة الموظفين على مجابهة المخاطر المترتبة على الصراعات التدريب على مسائل الأمن (وقد بدأ ذلك في عام ١٩٩٨)، والكشف المدقق على المرشحين، وضمان استخدام نظم للاتصالات تتسم بالكفاءة والانتظام في تحديث خطط الطوارئ والإخلاء، وإقامة تنسيق وثيق لترتيبات الأمن مع الوكالات الأخرى.

---

(١) السلفادور ، وغواتيمالا ، وهندوراس ، ونيكاراغوا. وقد أمكن ذلك بفضل المخزونات التي كانت مخصصة أصلاً للمشروعات الإنمائية الجارية.
(٢) بدأ **البرنامج** التحرك نحو إدماج شبكات اتصالاته مع **منظمة اليونيسيف**، ولتغيير مذكرة التفاهم المشتركة بين **البرنامج** و**منظمة اليونيسيف** تبعاً لذلك .